

الضعيفة كقطع سافة بتعديده في طرفيها بين وائلها
وكذا في عدم صدورهما كما تواتر في الخبر ان النبي عليه السلام
والصديقين ان الكفار قصدهم بانواع الاذي فلم يوقنوا
على ذلك مع سلامة الالات وتوفر الدواعي والادوات
مع قدرتهم في ذلك الرمان على امراضهم من ذلك فعلم ان
الموت في وجود الحركة اي الحالة المذكورة ليس قدرة العبد واداه
اذ لو كان له مخالفة اراذته ولو كان موثرا طبعها فيما جبري عليهم
الحاجة لم يوجد خوارق العادات وانها لا يمكن للحركات الاثرية
الاعصاب وانها بما ولا شعور لنا يتبع من ذلك ولا ينبغي اي
عمية يجب تدردها في الحركة المحصورة وكذا لا شعور
لنا بتكيفية خروج الحروف عن مخارجها فعلم من حيث ما
يدل على الاختيار ووجد ان اختيار العبد ليس موثرا في وجود
الحالة المذكورة انه جبري عاقبة تعه اليه قصدنا الحركة الاختيارية
فصلنا حانما من غير اضطرار اليه قصدنا الحركة الاختيارية
الحالة المذكورة الاختيارية وان لم نقصد لم يخلق ثم القصد
مخلوق الله تعالى بمعنى انه تصف خلق قدره بمرضا العبد الي
كل منهما على سبيل البديل لم يصر فيها الي واحد معين فدل العبد وهو
القصد والاختيار في القصد مخلوق الله تعالى بمعنى استناده لا على
سبيل الوصول الي موجودات هي مخلوقة الله تعالى لان الله
خلق

خلق هذا العرف معتمدا لان هذا بنا في خلق القدرة ففضل
الحالة المذكورة مجموع خلق الله تعالى واختيار العبد فلهذا قال
قلنا لو قدرنا صرح لا يجب كونه اضطرارا بالاختياره تاثيرا
في فعله انما قال انما ليعلم ان الاختيار ليس موثرا تام
بل هو جزء الموثر برهان اخر قد ثبت انه لا يوجد في الاوان يجب
وجوده بالغير فان كان العبد موصلا لوجوده بلا واسطة امر لا يصنع
لرؤيته كما لا يصنع له في وجوده وفي ذاته وان كان بتوسط وجود
امر فذلك الامر يجب بالموجودات المستندة اليه الواجب في مجموع
من صنع العبد وان كان بتوسط عدم امر لا يكون ذلك العدم
العدم السابق على الوجود اذ لا يصنع للعبد فية فيكون العدم الذي
يجر الوجود وهذا العدم لا يمكن الا بوزن العلة التامة لذلك
الامر والعقاية فالعلة التامة ان كانت موجودة كانت تامة محضنة
تكون واجبة بالاستناد الي الواجب تعه ولا يقدر العبد على انعامها
وان كان للعدم مدخل في تلك العلة التامة فزوال العدم
هو الوجود فيكون بتوسط المحرور وجوده امتناعه
وقد ثبت بالوجدان ان العبد منعاه فلا يكون الا في امر لا يوجد
ولا معدوم ولا يكون ذلك الامر واجبا بواسطة الموجودات
المستندة اليه الواجب تعالى في مجموع من صنع العبد في ذلك الشيء
الموجود لا يجب في تقدير ذلك الامر لتوقفه على امر لا يصنع للعبد

Copyright © King Fahd University